

أثر المنهج الوظيفي في ترجمة النصوص القانونية

The Impact of Functional Approach on the Translation of Legal Texts



نجاح عقون AGGOUNE Nadjeh

جامعة الجزائر 2، الجزائر، nadjeh.aggoune@univ-alger2.dz

عمار بوقريقة BOUKRIKA Ammar

جامعة جيجل، الجزائر، ammar.boukrika@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2023/07/01

تاريخ القبول: 2023/06/15

تاريخ الإرسال: 2023/01/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إسقاط المنهج الوظيفي في الترجمة على النص القانوني والكشف عن مدى تأثير غاية النص القانوني في تحديد نمطية النص ومن ثم ضبط استراتيجية للترجمة. فهناك من بين منظري هذا المنهج من حاول ربط استراتيجية الترجمة بوظيفة اللغة ونوع النص، وذهب آخرون إلى القول بأنها تخضع لوظيفة نص الهدف في لغة الهدف، فيما اعتبر آخرون أن الترجمة القانونية ترجمة مهنية ذات طابع تجاري وهدف يحدده مسبقا صاحب المبادرة أو الزبون مع مراعاة السياق الاجتماعي والثقافي للغة الهدف. وتقتصر هذه الدراسة الاستقصائية نموذجاً وظيفياً شاملاً من شأنه أن يذلل صعوبات الترجمة القانونية.

الكلمات المفتاحية: المنهج الوظيفي؛ غاية النص القانوني؛ نمطية النص؛ استراتيجية الترجمة؛ الترجمة القانونية.

Abstract:

This study aims to implement the functional approach of translation onto the legal text to understand the extent to which the purpose of the legal text impacts its typology and then setting a strategy for translation. Several functionalists related the translation strategy to the function of the language and the type of the text; meanwhile, others said that the translation strategy is subject to the function of the target text in the target language. Another view considered legal translation as a professional translation of a commercial nature and it has a goal that is predetermined by the initiator/customer, taking into account the social and cultural context of the target language. This study affords a holistic functional model that would overcome the difficulties of legal translation.

Keywords: functional approach; purpose of the legal text; text's typology; translation strategy; legal translation.

* المؤلف المرسل: نجاح عقون. nadjeh.aggoune@univ-alger2.dz

مقدمة:

يعتبر الانسان موجودا طبيعيا مسيرا بقوانين طبيعية ثابتة تماما ككل الأجرام، إلا أنه يتفرد عن غيره من الموجودات بقوة الادراك، فهو قادر على نقض ما شرع الله من القوانين، واستبدالها بقوانين يضعها بنفسه. ومع ذلك فهو كائن محدود الادراك، وموجود معرض للجهل والخطأ والأهواء، فدعا الله إليه بقوانين الدين، كما أنه قد يغفل عن نفسه فيتدنس بالشُرور والأهواء، فأيقظه الفلاسفة بقوانين الأخلاق. ولما كان ذات الانسان مجبولا على العيش داخل جماعة، توجب ضبط سلوكاته بقوانين وضعية تنظم مجتمعا معينا في مكان معين وزمان معين. وعلى عكس قوانين الطبيعة الدائمة التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان، تتغير القوانين الوضعية بتغير الظروف الاجتماعية. فالقانون - ونتيجة لذلك النظام القانوني في أي بلد - هو نتيجة للتطور التاريخي والسياسي والثقافي لشعبه، ما يجعل النصوص القانونية ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا التطور كما أنها تعكس مدى تعقيد الأنظمة القانونية والسياسية والإدارية والاجتماعية التي تمثلها. (مونيسكيو 2018، ص. 11-14)

من هنا كان لازما على رجال القانون إيلاء أهمية قصوى للصياغة القانونية حتى يتسنى فهم القوانين وأنظمتها. وعلى خطى المشرعين، يسعى مترجمو القانون اليوم إلى تحرير النص القانوني في لغة الهدف تحريرا ينقل فحوى النص القانوني بدقة متناهية، وهو ما يستلزم عملا دؤوبا للتزود بخلفية قانونية تعينهم على فهم النص القانوني وتساعدهم على ترجمته ترجمة تتلاءم مع مقتضياته. وبغية بلوغ هذا المقصد، كان من الحريّ بالمترجم القانوني أن يضع نصب عينيه رؤية الجاحظ المتوازنة للترجمة، إذ إنه "لابد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن علمه في نفس المعرفة" (الجاحظ 1969، ص. 76)، فالترجمة القانونية بوصفها فرعاً من فروع الترجمة المتخصصة تتطلب توافر شرطين أساسيين وهما: الكفاءة اللغوية والكفاءة العلمية. فضلا عن ذلك، فإنّ النصوص القانونية تستدعي ترجمة يمكن استعمالها وظيفيًا في النظام القانوني للغة المنقول إليها خصوصا إذا اختلفت الأنظمة القانونية بين لغة المصدر ولغة الهدف. (السليمان 2019، bit.ly/3lLePna)

وقد عرفت الترجمة القانونية تطورا على مرّ العصور؛ فقد كانت ازدواجية اللغة في بداية الأمر شرطا كافيا للأشخاص ليصبحوا مترجمين قانونيين، غير أنهم لم يترجموا بالمعنى الكلاسيكي للترجمة وهو النقل الدقيق الأمين من لغة إلى أخرى (الديداوي 2012، ص. 1)، بل أنهم نقلوا بغية سد الثغرات القانونية في لغة الهدف فحسب. إلا أنه ومع تطور القانون وتشعبه وظهور نظريات الترجمة، أصبحت الترجمة القانونية الحقّة تتطلب مترجما مخولا قانونيا لأداء مهامه مدركا لأهمية اختيار استراتيجية تأخذ في الحسبان نصّ الأصل ونصّ الهدف مع التركيز على الهدف من الترجمة. ومن هذا المنظور، شكلت النظريات الوظيفية للترجمة منعطفا هاما في تاريخ الترجمة عموما والترجمة المتخصصة خصوصا بما في ذلك الترجمة القانونية، فقد حاولت تحرير المترجم من القيود التي فرضتها النظرية اللسانية، خاصة إذا علمنا أنّ غاية الترجمة قد لا تكون بالضرورة غاية الأصل في النص القانوني.

من هنا فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول سؤال جوهري وهو :

كيف من شأن المنهج الوظيفي للترجمة أن يؤثر على ترجمة النصوص القانونية؟

وتجرّ هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية هي كالآتي:

- ماهي خيارات الترجمة التي تتيحها النظرية الوظيفية لتحقيق ترجمة فعّالة للنص القانوني؟
- هل أصبحت الغاية من النص القانوني هي المعيار الأساسي لتقييم الأمانة والخيانة في الترجمة القانونية؟
- هل تؤثر وظيفة النص القانوني على نمطيته؟
- إلى أي مدى يمكن للمترجم أن يتخذ من حرية التصرف استراتيجية لترجمة النص القانوني؟
- وسعياً للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تنطلق الدراسة من الفرضيتين الآتيتين:

• تتغيّر وظيفة النص القانوني من لغة المصدر إلى لغة الهدف.

• تتيح النظرية الوظيفية للمترجم القانوني حرية التصرف في الترجمة.

ولمعالجة إشكالية الدراسة واختبار هاتين الفرضيتين، ستكون الدراسة استقصائية وفق البناء الهيكلي التالي:

1. معالم النصّ القانوني:

تأخذ كلمة النصّ بعداً آخر في القانون، إذ يطلق القانونيون لفظ "النصّ" ويعنون به (المادة)، فالقانون عندهم يتألف من نصوص، أي مواد تحمل كل منها حكماً واحداً على الأقل، ومعنى ذلك أن (النصّ/المادة) هو أصغر وحدة لغوية مستقلة ترد في قانون وتتضمن قاعدة قانونية، أي فرضاً أو حكماً ملزماً. (بيومي 2010، ص. 26). ويعدّ رصد الآليات النّاطمة للنصّ القانوني -كأي نوع من النصوص- في الترجمة سبيلاً لحصر المعاني وولوج المقاصد وإحداث التكافؤ، فهي تسمح للمترجم برصد التّأرجح المعجمي وتشخيص الزوائد الدلالية لجرد من يعدّ قيماً إضافية فتغدو بذلك الترجمة "ترجمة واعية"؛ (بن نصر 2011، ص. 12)، فكفاءة المترجم ترتبط بقدرته على التّفاد إلى الخصائص النصّية وامتلاك حسّ الفوارق بين لغتي الأصل والهدف، كما أن التبليغ يتحقق من خلال علاقة ضمنية تضامنية (التساند والترابط) تؤسس للتواصل داخل النصّ؛ فالمفردات تندمج في وحدات، والوحدات في جمل، والجمل في نصّ، والنصّ الإطار لتجسّد المعنى أو القصد. وبعبارة أخرى فإنّ كل "حدث لساني" لا يحتوي على بلاغ أو ينقل في طياته بلاغاً مشوّهاً هو "لا نص" (بن نصر 2011، ص. 13-15)، وعليه كان لزاماً على المترجم أن يحقق الهدف التبليغي للنصّ الأصلي في النصّ الذي أنتجه، متفادياً ظاهرة التّلاسن، أو ما أطلق عليه الجاحظ إدخال "الضميم" على اللغة (الجاحظ 1423هـ، ص. 293)، وهو تداخل الخطاب من لسان إلى آخر وتشوّشه واختلال التّوازن بين اللّسانين. ويعدّ النصّ القانوني خير مثال على هذا التداخل الذي ينشأ عادة عن تنوع الأنظمة القانونية في العالم وتنوّع المعاملات والإجراءات القانونية؛ ففي ظلّ عدم وجود نظام قانوني واحد في العالم فإنّ ما يعتبر نصّاً قانونياً ملزماً في نظام قانوني ما قد يكون في نظام قانوني آخر مجرد وثيقة قانونية ذات حجة قانونية. (السليمان 2019، bit.ly/3ILePna)

وتتجلى خصوصية النصّ القانوني في لغته، فهو يصاغ في حدود لغة متخصصة تعرف باللّغة القانونية، أي أنّها لغة تختصّ بالقانون لأنها تضمّ مجموعة المصطلحات القانونية المستعملة في نظام قانوني ما (السليمان 2019، bit.ly/3ILePna)، كما أنّها تستخدم بغرض تحقيق هدف تواصل خاص (بن شريف 2021،

ص. 76)، ما يجعلها لغة ذات أغراض خاصة Language for Specific Purposes أي ذات شروط استعمال محددة يستعملها المختصون للتواصل بلغة مفهومة فيما بينهم. (سعدون، بوتشاشة 2017، ص. 39). بيد أن حقيقة أن اللغة القانونية المستعملة في نظام قانوني معين هي لغة تلازم ذلك النظام القانوني دون غيره (السليمان 2019، bit.ly/3ILePna) يجعلها لغة تقنية صعبة النقل على خلاف اللغات المتخصصة الأخرى مثل لغة الطب أو لغة الهندسة أو لغة علم الفلك وغيرها والتي لا تعترضها الكثير من المشاكل اللغوية أثناء عملية النقل لأن لغتها لغة بسيطة على العموم ولا يشوبها التعقيد، بل أن أكبر عوائقها ترجمة المصطلحات المتخصصة.

ويمكن تلخيص الخصائص التي تزيد من صعوبة اللغة القانونية في طابعها القديم أو المحافظ الذي لا يتماشى مع مقتضيات اللغة المتداولة الحديثة، وكذا الفروقات المصطلحية بين الأنظمة القانونية؛ فما يعنيه مصطلح في نظام قانوني معين قد يقابله مصطلح آخر في نظام قانوني آخر، فضلا عن تطور المفاهيم المصطلحية تماشيا بفعل تطور القوانين المتعلقة بها. بالإضافة إلى ذلك، فهي تتصف بعدم الشفافية والغموض الناجمين عن تقنياتها العالية وأسلوبها غير المتسق وتنوع الحالات والأوضاع التي تستخدم فيها. (السليمان 2019، bit.ly/3ILePna)

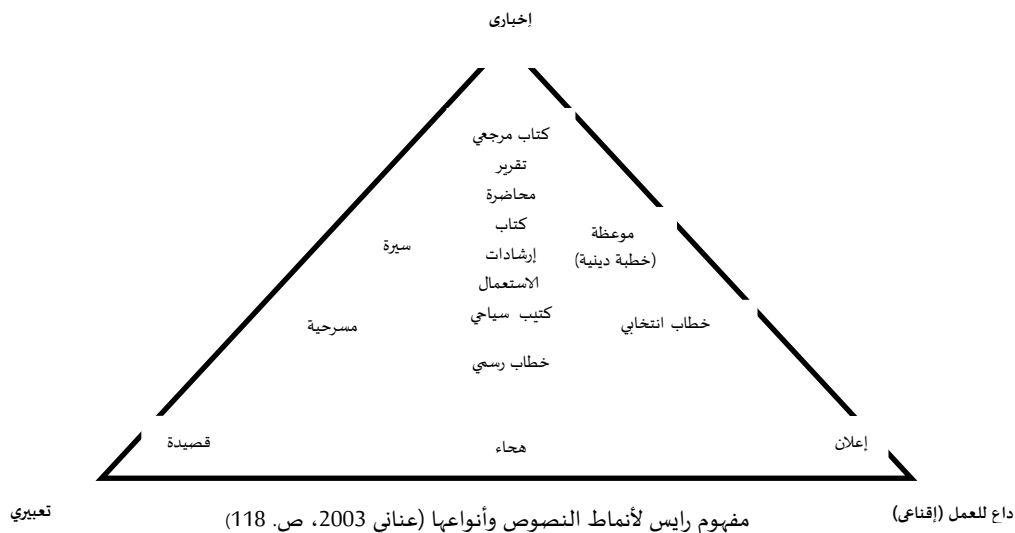
2. الترجمة القانونية في ضوء التصور الوظيفي:

إن استيعاب ماهية النص وخصائص لغته لا يخدم المترجم بصفة شاملة، بل عليه أن يستقر أنوع النصوص التي ستكون وعاء لأدائه الترجمي، ذلك أن الوقوف على أنواع النصوص والمقاربات الترجمية المرتبطة بها يقلص الهوة بين النص الأصلي والنص المترجم. وتبعا لهذه الضرورة، نشأت المدرسة الوظيفية للترجمة مطلع السبعينيات من القرن الماضي بألمانيا والتي أجمع روادها على أن هناك علاقة بين أنواع النص واستراتيجيات الترجمة من منظور وظيفة اللغة.

أ. نظرية أنواع النصوص: Text-typology theory

في محاولة لإرساء منهجية شاملة للترجمة، وضعت كاتارينا رايس (Katharina Reiss) نموذجا وظيفيا هدفه تقييم الترجمات بشكل موضوعي مستندة إلى لسانيات النص والسيميائية وتحليل الخطاب. وقد أولت أهمية قصوى لتحليل الخطاب كأولى خطوات الترجمة، ملزمة المترجم بضرورة الاهتمام بالبنية والسباق مع توفر القدرة على تحليل النصوص، وعلى تفكيك السياق وكذا إعادة بنائه وربطه ببنيتها، فالنص حسبها "لحمة" وعلى المترجم فهم تلك اللحمة حتى تكون قراءته للنص الأصلي موضوعية، وحتى يتمكن أيضا من إيجاد المكافئ في اللغة الهدف. كما أنها سلطت الضوء على نوع النص كونه هو الذي يفرض طريقة المعالجة؛ فكل مجموعة من النصوص تجمعها سمات عامة من حيث البنية والوظيفة والمفردة، وعليه فإنها تخضع لطرق المعالجة ذاتها ولطرق التحليل عينها، وهو الأمر الذي تشرحه نظرية أنواع النصوص (عالم 2018، ص. 235). ولما أصبح التركيز منصبا على "النص - بدل الكلمة والجملة - وحدة للترجمة وإطارا لتحقيق التوصل والتعادل" (عناني 2003، ص. 115)، أصبح مفهوم التكافؤ محور عملية الترجمة وأصبح هناك ارتباط وثيق بين نوع نص الأصل وطبيعة التكافؤ الذي يتحيز تارة إلى الشكل، وإلى المضمون تارة أخرى (Tatilon 2002, 235).

وقد شكلت وظيفة اللغة في النص جوهر أعمال رايس والمعيار الرئيسي لتقييم الترجمات الهادفة، إذ تنطلق دراستها من وظائف اللغة التي حددها بوهلر (Bühler) قبلها وهي الوظيفة التمثيلية (الموضوعية)، والوظيفة التعبيرية (الذاتية)، والوظيفة الإستثنائية (إقناعية) (Vandaele 2003, 599)، حيث استندت إليها في إقامة علاقة بين هذه الوظائف و"أبعادها" اللغوية وأنواع النصوص والحالات التوصيلية التي تستعمل فيها. فيكون النص إخباريا ذا بعد لغوي منطقي إذا ما كان المضمون جوهره، ومن ثمّ وجب أن يقتصر النص المترجم على المضمون الإحالي (Referential content)، ويكون أسلوب الترجمة هو النثر البسيط مع الإيضاح التصريحي (Explication) إذا استدعى الأمر ذلك، ويكون نصّا تعبيريا ذا بعد لغوي جمالي إذا ما ركّز على المبني، وهنا يتحرى المترجم نقل الشكل الجمالي، وتتسم طريقة الترجمة بمحاكاة "منهج" مرسل النص، في ما يكون نصا إقناعيا إذا استهدف التأثير على المرسل إليه، أي أنّ بعده اللغوي تخاطبي حوار، وهو ما يستدعي أن تكون طريقة الترجمة تطوعية عن طريق التعديل والتحوير بغية تحقيق تعادل التأثير. كما أضافت فئة أخرى من النصوص وهي النصوص السّمعية الوسائطية التي تضمّ نصوصا مكتوبة مصحوبة بدعائم بصرية. كما تقرّ رايس أن حضور الوظائف الثلاث في النص يكون متزامنا، غير أن الوظيفة المهيمنة على النص هي التي نحكم بمقتضاها على النص المستهدف وتحدد نوعه. (عناني 2003، ص.ص. 115-117)



وعليه، فقد صنّفت رايس ضمينا النصوص القانونية ضمن النصوص الإخبارية باعتبارها خطابات رسمية (عناني 2003، ص. 118)، إلا أن سمات النص القانوني عامة، توجي بأنه نص هجين يقع بين النمط الإخباري كونه مشحون بكم هائل من المعلومات التي يسعى المترجم لنقلها، وبين النمط الإقناعي، ذلك أنّ وظيفة اللغة أدائية تدعو المتلقي إلى القيام بسلوك معيّن أو الامتناع عنه، ومن الضروري أن يمتدّ هذا الطابع الملزم والذرائعي إلى نص الهدف. (بن الشريف 2021، ص. ص. 35-36)، أي أنّ كاتب النص المصدر ينتقي أسلوب النص بعناية حتى يتماشى مع إحدى وظائف النص القانوني -التي سيرد ذكرها لاحقا- بغرض الدفع

بالقارئ لتطبيق ما ورد فيه. وعليه وجب التعامل مع النصوص القانونية ضمن نمطية قانونية مبنية على الخطاب مع اعتبار كل نص حالة خاصة.

ب. النظرية الغائية: Skopos theory

تلى ما أسست له رايس في إطار الوظيفية أعمال هانز جوزيف فيرمير (Hans Josef Vermeer) الذي يرى بأن الترجمة أوسع من أن تكون عملية لغوية فحسب، بل إنها نمط من أنماط الفعل البشري والذي يعرفه بوصفه كل سلوك مقصود وهادف منوط بموقف محدد يندرج ضمن سياق ثقافي، وأن تقييم الموقف بما فيه من عناصر لفظية وغير لفظية يكون داخل منظومته الثقافية، مضيفاً بأن أي فعل بما في ذلك فعل الترجمة يؤدي حتماً إلى نتيجة، أو يولد موقفاً أو حدثاً جديداً، وربما غاية، فالقاعدة العامة تفرض -حسبه- أن يكون اختيار مقارنة أو استراتيجية الترجمة يخضع إلى الغاية من النص الهدف والتي يتم تحديدها بناء على حاجيات العميل (Initiator) مع مراعاة متلقي نص الهدف (addressee) وثقافته وتوقعاته واحتياجاته التواصلية وهي عناصر لا يمكن التغاضي عنها. (انظر نورد 2015، ص. 34-36)

وبناء على ذلك، فإن الغاية (Skopos) تتعدد تبعاً لمتلقي النص، وهو ما يضع المترجم أمام خيارين اثنين، إما الثبات الوظيفي (functional consistency) ويقصد به تطابق غاية النص المصدر مع غاية النص الهدف ويكون فيه معيار الترابط ما بين النصي أهم معيار يحكم جودة الترجمة، وإما التغير الوظيفي (change of function)، وفيه تختلف الغاية من نص المصدر عن الغاية من نص الهدف ويكون فيه التكافؤ والتواءم مع الغاية أهم معيار للترجمة وما يحكم انتقاء المحتوى وتنظيمه في النص الهدف. (شانفر 2018، ص. 9)

وعلى المستوى الإجرائي، يمكن القول أن النظرية الغائية خصوصاً تخدم سوق العمل، لا سيما ما تعلق بالترجمات الرسمية، كونها تتخذ من غاية النص محورا للترجمة، وهي بذلك تراعي المبدأ المني الذي يقضي بمراعاة العميل ورغباته، أي أن انتقاء معايير واستراتيجيات الترجمة المناسبة يستلزم إشراك العميل لمعرفة توجهاته وما يرغب في إبرازه لمتلقي النص الهدف، الشيء الذي يستمد منه المترجم دوراً قوياً ويمنحه القدرة على التصرف وفقاً لتلك الرغبات.

ج. نظرية فعل الترجمة: Theory of Action

تركز نظرية "فعل الترجمة" لهولز منتاري (Holz Mantari) على الترجمة بوصفها تفاعلاً إنسانياً هادفاً موجهاً لتحقيق نتيجة بعينها، وأن عملية الترجمة عملية مركبة تتضمن النقل بين ثقافتين، وهي تشمل سلسلة من الفاعلين وهم صاحب المبادرة (Initiator) وهو الزبون أو الشركة التي تحتاج الترجمة، ومصدر التكاليف (Committer) وهو الفرد الذي يكلف المترجم بالترجمة، ومنتج النص المصدر (Source text producer) أي الفرد أو الموظف الذي يتولى كتابة النص ولا علاقة له بالضرورة بإنتاج النص المستهدف، ومنتج النص المستهدف (Target text producer) وهو المترجم، ثم يأتي مستعمل النص المستهدف (Target text user) وهو المتلقي النهائي للنص المترجم، والذي قد يكون متعلماً أو مستهلكاً أو سائحاً أو حتى مؤسسة رسمية كالمحاكم. (عناني 2003، ص. 127-129)

وينبغي على صاحب المبادرة أي الزبون إشعار المترجم مسبقاً بالهدف أو الأهداف المتوخاة من الترجمة برسالة ترفق مع الطلب والتي تسمح للمترجم بانتقاء الاستراتيجية المناسبة للترجمة، والتي من شأنها

تحقيق تلك الأهداف. وفي حال عدم إخطار المترجم بالأهداف المبتغاة، يضطر المترجم لتقمص دور صاحب المبادرة حتى يتمكن من تحديد هدف واستراتيجية للترجمة (Nord 1997, p. 30). كما تركّز هذه النظرية أشدّ التركيز على إخراج نص مترجم قادر على أداء وظيفته التوصيلية إلى المتلقي، أي أنّ شكل ونوع النص يجب أن يتماشى وينشد ما هو مناسب وظيفيا لثقافة النص المترجم، لا نقل نص أصل فحسب. كما تكمن قيمة هذا العمل في أنه يضع الترجمة -لا سيما غير الأدبية منها- في سياقها الاجتماعي والثقافي، بما في ذلك علاقة المترجم بصاحب المبادرة أي الجهة التي تحتاج إجراء هذه الترجمة. (عناني 2003، ص. 129)

د. النموذج الوظيفي لكريستيان نورد:

يعتمد هذا النموذج على نظرية تحليل الخطاب والنظرية الغائية، حيث إنه يضع غاية نص الهدف فوق كل اعتبار ويصف بوضوح الوضع المستهدف المحتمل الذي يكون مستوحى في النص القانوني من التعليمات الصادرة عن «صاحب المبادرة»، أي الشخص الذي يعمل المترجم من أجله، وهنا لا ينبغي الخلط بينه وبين المؤلفين أو القراء، على الرغم من أن المؤلفين والقراء قد يصبحون من المبادرين (Pym 2013, p. 184). إلا أنّ رائدة هذا النموذج اعتبرت أن تقسيم رايس لأنواع النصوص إلى ثلاثة أنواع بناء على افتراض وجود ثلاثة وظائف للغة فقط قاصر، وذهبت إلى إضافة وظيفة رابعة للغة أطلقت عليها "وظيفة إقامة الصلة (la fonction phatique)، وتعني الحفاظ على الصلة بين الكاتب والقارئ (عناني 2003، ص. 126). وهي وظيفة لا يمكن صرف النظر عنها في سياق النصوص القانونية.

فضلا عن ذلك، قسّمت نورد الترجمات إلى نوعين هما: الترجمة الوثائقية "Documentary Translation" وهي الترجمة التي يركز فيها المترجم على نقل الوثيقة أي نص الأصل نقلا يحفظ قيمة الاتصال الحاصل في ثقافة الأصل بين مؤلف النص وقارئه، وبعبارة أخرى يحدّد نص الأصل وثقافة الأصل وبنية نص الأصل وعناصره اللغوية شروط الترجمة، فيكون نصّ الهدف انعكاسا لنصّ الأصل في لغة الهدف، وهذا النوع من الترجمة قابل للتطبيق على النصوص الأدبية. أما النوع الثاني فيسوّى بالترجمة الفاعلة "Instrumental Translation"، وفيها ينطلق المترجم من كون نص الهدف رسالة مستقلة في عملية اتصالية جديدة في ثقافة الهدف، أي أن هدف الترجمة يتطلب ولادة وظيفة جديدة في القيمة التواصلية بين واضع الوثيقة في لغة الأصل ومتلقيها في لغة الهدف، وهي بذلك تتماشى مع مقتضيات ترجمة النصوص الادارية والقانونية، ذلك أنّ الوظيفة التي يجب أن يمارسها نص الهدف في إدارة (الهدف) هي ذات الوظيفة التي يمارسها نص الأصل في إدارة (الأصل) بلغتها القانونية. (السليمان، 2019، bit.ly/3lLePna)

واستنادا إلى ما سبق، خلصت سوزان سارسفيك (Susan Šarčević) (2003) إلى أنّ منظري المدرسة الوظيفية يجمعون على وصف الترجمة بأنها حدث عابر للثقافات يتلزم مع فعل تواصلي، وهو مفهوم حرّ المترجم من النظرة التقليدية للترجمة التي تلزمه بإعادة إنتاج النص الأصلي بحذافره -شكلا ومضمونا- في اللغة الهدف، بل أنّها تنتظر للمترجم منتجا لنص جديد من إبداعه مع أخذ العوامل التواصلية للتلقي في الحسبان، الأمر الذي تمخض عنه في بداية الأمر القول بأنّ استراتيجية الترجمة تتحدد من خلال نوع متلقي النص الهدف، وهو ما يحتم على المترجم إنتاج ترجمات مختلفة للنص الأصلي لمتلقين مختلفين. غير أن هذه الفرضية غير القابلة للتطبيق دفعتهم في مرحلة لاحقة إلى التركيز على الوظيفة التواصلية أي الهدف من الترجمة بدل

المتلقين من خلال إنتاج نص يفي بالتوقعات الثقافية للمتلقين في لغة الهدف وفق الغاية المبتغاة، وهو ما يمكن للمترجم تحقيقه في نص واحد.

3. أثر المنهج الوظيفي في ترجمة النص القانوني:

أ. تنميطات النص القانوني:

نجم عن الاهتمام بالنص ونمطيته في النظرية الوظيفية اتساع الدراسات التي تصبّ في هذا السياق لاسيما تلك التي اهتمت بالنص القانوني. فقد سعى كلود بوكيه (Claude Bocquet) (2000) من خلال دراساته إلى ضبط تعريف دقيق للنص القانوني رافضا وصفه بأنه كل نص يتحدث عن القانون. معتبرا إياه شكلا تعبيريا ذا نمطية مبنية على منطق الخطاب، وحصر النصوص القانونية في ثلاثة أنواع هي:

1. النصوص المعيارية: Le discours normatif وهي نصوص ذات طابع أدائي تحمل في مضمونها قاعدة قانونية.
2. النصوص القضائية: Le discours judiciaire وهي نصوص ذات طابع وصفي، وتتمثل في النصوص القضائية والقرارات الصادرة عن هيئات مخولة مثل المحاكم والإدارات.
3. النصوص الفقهية: La doctrine وهو نص هجين ذو أبعاد عديدة يتخذ من النصوص المعيارية والنصوص القضائية مواد لغوية له ولشحنته القانونية.

في حين أنّ سوزان سارسفيك (Susan Šarčević) (2003) عمدت إلى تصنيف النصوص القانونية بناء على وظيفة اللغة إلى:

1. نصوص أدائية بحتة: وهي نصوص تتأسس على القاعدة القانونية كالعقود والاتفاقيات الملزمة .
2. نصوص وصفية أدائية: وتتمثل في القرارات القضائية والإجراءات الإدارية والدعاوى والمرافعات والعرائض القانونية.
3. نصوص وصفية بحتة: وتتمثل في نصوص الفكر القانوني من كتب ومقالات علمية وموسوعات قانونية.

ومن خلال هذين التصنيفين للنصوص القانونية، يتضح أن النصوص المعيارية عند بوكيه والنصوص الأدائية البحتة عند سارسفيك هما وجهان لعملة واحدة فهما يتخذان من القاعدة القانونية مادة قانونية، وأنّ ما يطلق عليه بوكيه نصوصا قضائية يندرج ضمن النصوص الوصفية البحتة عند سارسفيك، في حين أنّ النصوص الفقهية عند بوكيه هي نصوص وصفية أدائية عند سارسفيك. وهو ما يفنّد من جديد تصنيف رايس للنصوص القانونية كنصوص إخبارية بحتة كونه يقصي النصوص القانونية الأدائية والتي وإن حملت في ثناياها البعد الإبلاغي إلا أنها نصوص ملزمة بالدرجة الأولى، ما يجعل نص الهدف حسب سارسفيك قانونا في حد ذاته لا ترجمة للقانون. (بن الشريف 2021، ص.ص. 76-78)

ولما كانت هذه التصنيفات مبنية على وظيفة النص الأصلي ولا تأخذ وظيفة نص الهدف في الحسبان، كما أنها تصنيفات تقتصر على النصوص القانونية المتخصصة المتداولة بين رجال القانون وتهمل تلك المتداولة بين أهل الاختصاص وغيرهم من غير المختصين مثل المراسلات بين المحامين وموكليهم مثلا (بوقريقة 2015، ص. 22)، جاءت ديبرا كاو (Deborah Cao) (2007) بتصنيف للترجمة القانونية يأخذ بعين

الاعتبار أغراض نصوص الهدف، والتي لخصتها في ثلاثة أغراض رئيسة وهي: (1) الغرض المعياري، أي إنتاج نصوص قانونية متساوية في الحجية في الاختصاصات القضائية ثنائية اللغة ومتعددة اللغات للقوانين المحلية والصكوك القانونية الدولية والقوانين الأخرى؛ و(2) الغرض الإعلامي، ويخص ترجمة القوانين وقرارات المحاكم والأعمال العلمية وأنواع أخرى من الوثائق القانونية إذا كان الغرض من الترجمة هو توفير المعلومات للقراء المستهدفين؛ و (3) الغرض القانوني أو القضائي العام. وبناء على أغراض نص الهدف هذه، يمكن تقسيم أنواع الترجمة القانونية إلى ثلاثة أنواع هي :

1. الترجمة القانونية لأغراض إلزامية: وتضم ترجمة القوانين المحلية في الدول التي تعتمد لغتين رسميتين أو أكثر أو نظامين قانونيين أو أكثر وترجمة القوانين الدولية، وهي ترجمة يتمتع فيها نص الهدف بقوة قانونية مماثلة للنص الأصلي في التفسير والتطبيق، أي أنهما متساويين في الحجية.
2. الترجمة القانونية لأغراض إعلامية: وتضم ترجمة النصوص القانونية الموجّهة لتزويد قارئ نص الهدف بمحتوى النص الأصلي، ولا يتمتع فيها النص المترجم بأي قوة قانونية أو حجية ولو حمل النص الأصلي ذلك.
3. الترجمة القانونية لأغراض قانونية أو قضائية عامة: وهي ترجمة وصفية تضم الوثائق الخاصة بالمرافعات وبيانات الادعاء والمراسلات التجارية والشهادات وغيرها، وهي نصوص تنفرد بكونها قد تحرر من طرف أشخاص لم يمتثلوا القانون من قبل .

ومن خلال ما سلف ذكره، يتبين أنّ الدارسين لم يأخذوا إلا بمعيارين اثنين في تنميط الترجمة القانونية وهما: وظيفة النص الأصلي ووظيفة نص الهدف رغم وجود معايير أخرى قد تحكم نمطية النص القانوني وهي: رسمية النص (ترجمة رسمية/ترجمة غير رسمية)، وقناة النص (ترجمة تحريرية/ترجمة شفوية) وصاحب الترجمة (ترجمة بشرية/ بمساعدة الآلة) والنظام القانوني (ترجمة داخل نظام قانوني واحد/ بين نظاميين قانونيين مختلفين) ولغتي الأصل والهدف (لغتين متقاربتين/ متباعدتين)، والمباشرة في النقل (ترجمة مباشرة/ترجمة عبر لغة وسيطة)، وطريقة تحرير نص الأصل (التحرير المسبق للنص/ التحرير اللغوي المزدوج أو متعدد اللغات)، وهي مقارنة أشمل وأدق مما سبقها من تنميطات للنصوص القانونية كونها تحيط بكل جوانب وأبعاد النص القانوني التي على المترجم القانوني مراعاتها في تحليله لنص الأصل قبل الشروع في الترجمة، وتزوده بأنماط فرعية للترجمة القانونية، وهي بمثابة خارطة طريق متكاملة يمكن للمترجم أن يستعين بها لضبط استراتيجية الترجمة في مرحلة لاحقة. (بوقريقة 2015، ص.ص. 23-34)

ب. استراتيجيات ترجمة النص القانوني:

بغية الحفاظ على أبجديات القانون وروحه، اهتم المترجمون القانونيون باستراتيجية ترجمة النص القانوني، إذ تقيد المترجمون الأوائل بمبدأ الأمانة في النقل فتمسكوا بالترجمة الحرفية وأنّ مهمة المترجم تكمن في إعادة بناء نص يتطابق قدر الإمكان مع النص الأصلي، ولا يزال هذا التيار سائدا إلى يومنا هذا، إذ يرى بعض المنظرين أنّ ترجمة النصوص المعيارية ونصوص التشريعات تتطلب حرفة مطلقة في النقل، في حين أنّه يمكن ترجمة الأحكام بحرية أكثر، أمّا البعض الآخر فقد دعا إلى الترجمة الحرفية بصرف النظر عن نوع النص ووظيفته، وشددوا على ذلك في ما يخصّ التشريعات الوطنية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والنصوص المعيارية التي لا يوصي فيها بترجمة تتماشى مع عبقرية اللغة المستهدفة. غير أنّ سارسفيك ترى أنّ طبيعة

النصوص الملزمة قانونا تجعل الاهتمام بشكل النص أمرا جوهريا وذلك يعود لوجود قوالب لغوية خاصة بالنص القانوني ، إلا أن مسألة التصرف قد تطرح بالنسبة للترجمات المصدّق عليها Authenticated translations، وتعد نصوص قضايا القضاء الإداري من أبرز النصوص القانونية التي تتطلب ترجمتها حرفية عالية. إلا أنّها لم تنكر أنّ هناك من المترجمين القانونيين من تبني الترجمة الحرة ويرى بأنّ مهمة المترجم هي نقل معنى النص الأصلي، وأنّ الترجمة الاصطلاحية أنسب لذلك، بل وأنّ عليه أن يبلغ درجة الإبداع في اللغة في الأجزاء غير المفيدة من التشريعات (Sarsevic 2003, p.3). ويعدّ جاك بيلاج (Jacques Pelage) (2007) أحد أهم معارضي حرفية النقل في الترجمة القانونية مؤكدا أنّه لا يمكن تحقيق تطابق تام في الترجمة، لأنّ اللغة نظام مغلق مستقل بذاته، كما أنّ التطابق على المستوى المصطلحات مثلا قد يتحقق شكلا في حين أنّ تطابق مضامين المفاهيم التي تحملها نادر الحدوث، غير أنّ غياب هذا التطابق لا يعني تعدّد الترجمة، بل إنّ اللجوء إلى بدائل الحرفية في الترجمة ممكن، فغياب المصطلح المطابق لمصطلح ما في لغة الهدف لا يشكل عائقا في الترجمة، إذ إنّ يمكن التعبير عن دلالة اللفظ التقني بألفاظ غير تقنية .

وانطلاقا من مبدأ تحقيق التوازن المنشود بين الحرف وروح النص في ظل التعددية القانونية، وعلى خلاف النظريات التقليدية للترجمة على غرار النظرية اللسانية التي تدعو إلى إبقاء صلة وثيقة بين نص الأصل ونص الهدف مع رفضها للترجمة الحرة والتصرف (بوقريقة 2016، ص. 104)، أسقطت النظرية الوظيفية تلك الأهمية البالغة التي كانت تولي لنص الأصل مسألة الضوء على متلقي نص الهدف، إذ ذهب دعاة الوظيفية إلى التحرر من قيود نص الأصل ومن وظيفته وفصح المجال أمام المترجم لترجمة النص وفق الوظيفة التي يراها مناسبة أو تلك الوظيفة التي ينشدها المشرّع أو صاحب المبادرة. وهنا يسعى المترجم إلى تحقيق وظيفة أساس وهي إبلاغ مقاصد المشرّع، أي السعي لإنتاج نصوص متوازنة متساوية من حيث القوة القانونية وتتمتع بالحجية ذاتها، وهو ما يتحقق فعليا من خلال التحرير المتوازي والجماعي اللذين يركزان على صياغة نصوص قانونية بلغات عديدة تستند على مشروع قانون واحد، حيث أنّ الهيئة التشريعية تصادق على جميع نسخ النص القانوني فتصبح كلها قانونا واحدا ساري المفعول بجميع اللغات التي صدر بها، أي أنّها تعتبر ودون أي استثناء أصلا. (بوقريقة 2016، ص.ص. 105-109)

وفي سياق متصل، غيّرت الدراسات الوظيفية من مفهوم الترجمة، فبعد أن كان ينظر إليها على أنّها عبارة عن حدث تواصل محصور بين المترجم وقارئ الترجمة هدفها إعادة الحدث التواصل الأول الذي حدث بين كاتب نص الأصل وقارئه، أصبحت الترجمة من المنظور الوظيفي عبارة عن حدث اتصالي جديد له طبيعة مع ذلك الحدث الحاصل بين نص الأصل وقارئه (بوقريقة 2016، ص.ص. 110-111). وهنا يجب على المبادر الذي ينوي بدء اتصال وظيفي جديد ونقل رسالة لمتلقين ينتمون إلى بيئة اجتماعية ثقافية مستهدفة وأن يحدد مسبقا الغرض الترجمة مستعينا بتعليمات مصدر التكليف فردا كان أو منظمة، وهو أمر قابل للتطبيق في التحرير المتوازي والتحرير الجماعي لأن المترجم/المحرر يملك الأدوات اللازمة لتحرير نص مواز لنص آخر دون الحاجة إلى اللجوء إلى نص أصلي، وتتمثل هذه الأدوات في مشروع القانون ووظيفة النص ومتطلبات المتلقين في تلك اللغة، ناهيك عن كونهما الطريقتان المثليتان من حيث تحقيق التطابق في الحجية في نسختي النص.

خاتمة:

إن النظرة التي تربط الترجمة بالمعرفة اللغوية البحتة وتقيس درجة الأمانة بمدى تتطابق نص الهدف مع نص الأصل لم تعد تفي اليوم بغرض لغات وجدت لأغراض خاصة وعلى رأسها اللغة القانونية؛ فبعد أن كان نص الأصل ذا قدسية في الترجمة، أصبح الاستهداف والغرض هما المعياران الرئيسيان للأمانة في الترجمة القانونية وأضحت الخيانة خيانة الهدف من الترجمة في لغة الهدف وثقافة الهدف.

وبناء على ما تقدّم ذكره، تلوح الترجمة القانونية المستساغة حسب المنهج الوظيفي صياغة تراعي جوانب عديدة نذكر منها:

- تسهم الوظيفة اللغوية في تحديد نوع النص وخلق نص هدف يكافئه وظيفيا. فالنص القانوني يجمع غالبا بين الوظيفة الإخبارية لما يحمله من معلومات، والوظيفة الأدائية التي تلزم المتلقي بتطبيق فحواه، وترجمته تفرض عدم الإخلال بكلتي الوظيفتين.
- إن تنميط النصوص القانونية ضمن مقاربة شاملة وفق معايير محددة كوظيفة نص الأصل، ووظيفة نص الهدف، وتعدد الأنظمة القانونية، ورسمية النص، وطريقة تحرير نص الأصل، ومباشرة النقل من شأنه أن يساعد على تحليل نص الأصل ونقله نقلا وظيفيا إلى لغة الهدف.
- دفع تقصي إنتاج نصين قانونيين متطابقين من حيث القوة القانونية في لغتين مختلفتين إلى ظهور التحرير القانوني المزدوج، وهو كتابة من نوع خاص مقيّدة بإنتاج نسختين من النص القانوني بلغتين مختلفتين في زمن واحد مع الاستعانة بالترجمة أو من دونها دون اعتبار أحدهما أصلا والآخر ترجمة.
- وصفوة القول أن المدرسة الوظيفية تؤسس لترجمة قانونية تزجح فيها مكانة نص الأصل لصالح وظيفة النص القانوني التي يحددها صاحب المبادرة للمترجم، على أن تتماشى مع ثقافة متلقي النص القانوني في لغة الهدف وتوقعاته واحتياجاته التواصلية. وبالتالي فإن الترجمة القانونية هي "ترجمة فاعلة" باعتبار أنّ نص الهدف مستقل وظيفيا عن نص الأصل. وتبعاً لذلك فإن استراتيجية الترجمة تقترب من الحرفية كلما اقتربت وظيفة نص الهدف من وظيفة نص الأصل، وهي تبتعد عن الأصل وتحيد إلى حرية النقل والتصرف إذا ما حددت وظيفة جديدة للنص الهدف تختلف عن وظيفة نص الأصل، أو حتى إذا اختلفت الأنظمة القانونية بين الأصل والهدف في السياق الاجتماعي والثقافي لمتلقي النص الهدف.

قائمة المراجع:

1. بن شريف، م. هـ. (2021). أسس الترجمة القانونية بين الفرنسية والعربية في الجزائر. الجزائر: ألقا للوثائق.
2. بن نصر، ع. (2011). الكفاءة في الترجمة: مدخل نظري وتطبيقي من خلال نصوص أممية. تونس: مركز النشر الجامعي.
3. بوقريقة، ع. (2015). إشكالية تنميط الترجمة القانونية ونصوصها: دراسة استقصائية. في الترجمة، 2(1)، 36-19. <http://bit.ly/3COorcU>
4. بوقريقة، ع. (2016) التحرير القانوني المزدوج وعلاقته بالترجمة. AL-MUTARĠIM المترجم، 16(2)، 91-118. <https://bit.ly/3QHfgff>
5. بيومي، س. أ. (2010). تقديم محمد أمين المهدي. لغة القانون في ضوء علم النص. مصر: دار الكتب القانونية.
6. الجاحظ، أ. ع. ب. (1423هـ). البيان والتبيين. تحقيق عبد السلام محمد هارون. المجلد 1. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

7. الجاحظ، أ. ع. ب. (1969). الحيوان. تحقيق عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الكتاب العربي.
8. الديداي، م. (2012). الكتابة في الترجمة: الترجمة العربية الدولية نموذجاً. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
9. سعدون، ن. بوتشاشة، ج. (2017) البناء اللغوي للنص القانوني ما بين العربية والفرنسية في ظل لغة الاختصاص. مجلة الأثر. ع. 28. ص.ص. 35-37. <https://bit.ly/3ZOYHav>
10. السليمان، ع. (2019، مايو 21). محاضرة بعنوان: إشكالية التكافؤ الوظيفي في الترجمة القانونية: قانون الأسرة المغربي أنموذجاً. <https://bit.ly/3ILePna>
11. شانفر، ك. (2018). النظرية الغائية. ت هبان، إ. لشكر، ع. مجلة ترجمات بيت الحكمة. ع 3. المغرب: عالم الكتب الحديثة. <https://bit.ly/3COkdly>
12. عالم ل. (2018). تقييم الترجمة: مقارنة كتارينا رايس. AL-MUTARĠIM المترجم. (1)18. 240-229. <https://bit.ly/3GOtbRg>
13. عناني، م. (2003). نظرية الترجمة الحديثة. مصر: الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان.
14. مونتيسكيو (2018). روح الشرائع. ت زعيتر، أ. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداي سي أي سي.
15. نورد، ك. (2015) الترجمة بوصفها نشاطاً هادفاً: مداخل نظرية مشروحة. ت أحمد علي. مصر: المركز القومي للترجمة.
16. Bocquet, C. (2000). Traduction juridique et appropriation par le traducteur. L'affaire Zacharie, Aubry et Rau. Actes du colloque international organisé par l'Ecole de traduction et interprétation de Genève et l'Association suisse des traducteurs, terminologues et interprètes à l'université de Genève. <http://bit.ly/17EiQmC>
17. Cao, D. (2007). Topics in translation: Translating Law. UK: Multilingual Matters Ltd. <https://bit.ly/3XHcGf>
18. Madayenzadeh, M. (2019) An Investigation of Holz-Mänttär's Translatorial Action: A Sociocultural Model? <https://bit.ly/3COOD7b>
19. Pelage J. (2007). La Traduisibilité des Discours Juridiques. p.p. 161-175. Babilonia. n.0 5. Portugal : Universidade Lusofona de Humanidades e Tecnologías. <https://bit.ly/3XcBnBE>
20. Pym, A. (1993). Review of [Christiane Nord. Text Analysis in Translation. Theory, Method, and Didactic Application of a Model for Translation-Oriented Text Analysis. Translated from the German by Christiane Nord and Penelope Sparrow. Amsterdam/Atlanta GA, Rodopi, 1991, 250 p. ISBN : 90-5183-311-3.] TTR, 6(2), 184–190. <https://bit.ly/3kdL3x8>
21. Šarčević, S. (2003). Legal Translation and Translation Theory : a Receiver-oriented Approach. <https://bit.ly/3H1UnMv>
22. Tatilon, C. (2002). Compte rendu de [Katharina Reiss. La critique des traductions, ses possibilités et ses limites, traduit de l'allemand par Catherine Bocquet, Cahiers de l'Université d'Artois 23/2002, Arras, Artois Presses Université, 2002, 166 p.] TTR, 15(2), 235–239. <https://bit.ly/3H845y8>
23. Vandaele, S. (2003). Compte rendu de [REIS, K. (2000) : Translation Criticism – The Potentials and Limitations : Categories and Criteria for Translation Quality Assessment, traduction par Erroll F. Rhodes, New York/ American Bible Society/Manchester (UK) St. Jerome Publishing. p. 127; traduction de Möglichkeiten und Grenzen der Übersetzungskritik : Kategorien und Kriterien für eine sachgerechte Beurteilung von Übersetzungen, München, Max Hueber, 1971, 124 p.] Meta, 48(4), 598–601. <https://bit.ly/3Xg3NLc>